الأمم المتحدة

A/56/562/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٩ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيدة يانا **سيمونوفا** (الجمهورية التشيكية)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٩ من جدول الأعمال (انظر A/56/562، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٢ و ٤٠ المعقودتين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويرد سرد لنظر اللجنة في ذلك البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/56/SR.22 و 40).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/56/L.13 و A/C.2/56/L.72

٢ – في الجلسة ٢٢، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا ''الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة'' (A/C.2/56/L.13)، فيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرمز A/56/562 و Add.1 و 2.

191201 191201 01-69946 (A)
0169946

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٧/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٥٠/١٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٢/٢٠٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والقرار ٥٣/١٩٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، وقراريه ١٩٩٩/٥ و ١٩٩٩/٦ المؤرخين ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وقراريه ٢٠٠٠/١٩ و ٢٠٠٠/٢٠ المؤرخين ٢٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٠، وقراره ٢٠٠١/٤١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

"**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠،

"**وإذ تؤكد من جديد** أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تمكين البلدان النامية من مواصلة الاضطلاع بدور رائد في إدارة عملية تنميتها في سياق عالمي متغير باستمرار،

"**وإذ تؤكد من جديد أيضا** أن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية متسمة أساسا، في جملة أمور، بالشمولية، وبكونها طوعية ومقدمة كمنح، وبحيادها وتعدد أطرافها، وقدرتها على تلبية احتياجات البلدان النامية بصورة مرنة، وأن يُتوخى في تنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أن تكون لصالح البلدان النامية المستفيدة منها، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة بها،

"**وإذ تؤكد** أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الوحيد الصالح للبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي أن تستند البرامج إلى تلك الخطط والأولويات الإنمائية، ولذا ينبغي أن تركز على البلدان المعنية،

"**وإذ تؤكد أيضا** أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بغية ضمان الملكية الوطنية لأنشطته التنفيذية التي ينهض بها من أجل التنمية ومساعدة البلدان المستفيدة من البرنامج على التصدي للتحديات الراهنة للعولمة وتحقيق أهداف التنمية الدولية، أن يدمج عملياته المنفذة على الصعيد القطري مع السياسات والبرامج الوطنية تحت قيادة الحكومة وبمشاركة كاملة من جانبها،

''**وإذ تؤكد كذلك** في ذلك السياق الحاجة إلى مراعاة الأهداف ذات الأطر الزمنية المحددة المنصوص عليها في إعلان الألفية ونتائج والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، فضلا عن كل ولاية من ولايات مؤسسات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأوجه التكامل فيما بينها،

''**وإذ تضع في اعتبارها** أن فعالية الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تقاس بمدى تأثيرها على النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

''**وإذ تدرك** أن العولمة والتغير التكنولوجي والحاجة إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تمثل تحديات هامة للتنمية،

''**وإذ تدرك أيضا** أن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تهيئ فرصة للإسراع بعجلة التنمية في البلدان النامية، غير أن إمكانيات الوصول إلى هذه التكنولوجيات غير متساوية كما لا تزال هناك فجوة رقمية بين البلدان النامية وبقية العالم،

''**وإذ تلاحظ** أنه بينما يشمل نطاق الأنشطة التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة حالات تستلزم من المنظومة قدرة أكبر على مرونة الرد، ينبغي أن تتركز الأنشطة التنفيذية على الأعمال التي تحقق تأثيرا طويل الأمد في مجالي القضاء على الفقر والتنمية وفقا لولاية كل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها،

وإذ تدرك الاحتياجات العاجلة والمحددة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا،

''**وإذ تشدد** على أن البلدان النامية مسؤولة عن عمليات تنميتها، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية المجتمع الدولي، في إطار الشراكة، عن مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية الوطنية،

''**وإذ تشير** إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، وخصوصا أثناء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، على نطاق المنظومة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦،

''**وإذ تدرك** أن تفضيل تمويل أنشطة إنمائية محددة الغرض وقصيرة الأجل قد أدى إلى الإخفاق في توفير قدر حاسم من الموارد الأساسية المطلوبة للتعاون الإنمائي

الطويل الأجل، وقلل من كفاءة استخدام الموارد في تحقيق أهداف التنمية والتوصل إلى توفير دعم إنمائي أكثر تكاملا،

"١ - **تحيط علما** مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الأطر التمويلية المتعددة السنوات، وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

"٢ - **تعيد تأكيد** قراراتها ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الواردة في قرارها ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتشدد على الحاجة إلى تنفيذ جميع عناصر هذه القرارات تنفيذا تاما، استنادا إلى الدروس المستفادة، وبطريقة متسقة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أوجه الترابط المشتركة بينها؛

"٣ - **تشدد** على أن الحكومات المستفيدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنسيق، على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، لجميع أنواع المساعدات الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عمليتها الإنمائية؛

"٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة الوفاء بالالتزامات وإنجاز الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وتؤكد مجددا في هذا السياق على أهمية الرصد المتواصل في هذا الاتجاه؛

"٥ - **تؤكد** أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بغية ضمان الملكية الوطنية لأنشطته التنفيذية التي ينهض بها من أجل التنمية ومساعدة البلدان التي لديها برامج على التصدي للتحديات الراهنة للعولمة وتحقيق أهداف التنمية الدولية، أن يدمج عملياته المنفذة على الصعيد القطري مع السياسات والبرامج الوطنية تحت قيادة الحكومة وبمشاركة كاملة من جانبها؛

"أولا - دور الأنشطة التنفيذية في التصدي للتحديات العالمية

"٦ - **تشدد أيضا** على ضرورة أن تركز جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جهودها على المستوى الميداني على المجالات ذات الأولوية، وفقا للأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة لا سيما مساعدة البلدان المستفيدة على التصدي بصورة أكثر فعالية للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتسهيل

اندماجها في الاقتصاد العالمي، والإسراع بنموها وتنميتها في الميدان الاقتصادي والحد من فقرها؛

"٧ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض، بالتشاور مع الحكومات المعنية، موجزات المهارات التقنية المتوافرة في مكاتبها القطرية بغية تلبية الطلبات المقدمة من البلدان المستفيدة للحصول على دعم؛

"٨ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتكييف استراتيجياتها وأنشطتها وتوسيع دائرة التنسيق والتعاون فيما بينها، آخذة في الاعتبار ضرورة مساعدة البلدان المستفيدة على إنجاز أهداف التنمية التي حددت في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الشأن؛

"٩ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم، من خلال أنشطتها التنفيذية التي تضطلع بها من أجل التنمية، الجهود الوطنية الرامية إلى اكتساب القدرات وتوفير البنية التحتية المطلوبة لتعبئة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتسخيرها لخدمة التنمية، وتشجع جميع مؤسسات المنظومة على التعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المنشأة مؤخرا؛

"ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

"١٠ - **تؤكد** أن الموارد الأساسية، بحكم أنها موارد غير مقيدة، هي القاعدة المتينة للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتلاحظ مع بالغ القلق في هذا الصدد الهبوط أو الركود العام الذي أصاب الموارد الأساسية المتاحة للكثير من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وتؤكد أيضا ضرورة تحقيق زيادة جوهرية مستدامة في الموارد الأساسية أو العادية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية؛

"١١ - **تلاحظ** مع الأسف أنه، رغم التقدم الكبير المحرز فعلا في الإدارة السليمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأدائه، لم تطرأ، كجزء من عملية التغيير الشاملة تلك، أية زيادة كبيرة في الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء القصور المستمر في موارد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، خاصة في التبرعات الموجهة للموارد الأساسية؛

"١٢ - **تعيد التأكيد بقوة** على أنه يجب تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية عن طريق جملة أمور منها زيادة

تمويلها زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك عن طريق التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨ و ١٢٠/٥٠ و ٢٠٣/٥٢ و ١٩٢/٥٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/٢٠٠٠؛

"١٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة إعطاء الأولوية في توزيع موارد المنح الشحيحة للبرامج والمشاريع التي تُنفذ في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

"١٤ - **تطلب** عدم إنشاء صناديق استئمانية جديدة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلا في حالات استثنائية، وبعد التشاور مع المجلس التنفيذي للصندوق أو البرنامج والحصول على موافقته؛

"١٥ - **تؤكد** ضرورة إجراء تحسين شامل متواصل في فعالية وكفاءة وأثر منظومة الأمم المتحدة في تقديم مساعدتها الإنمائية، وترحب بالخطوات التي اتخذت لتحقيق هذه الغاية، وتشجع استخدام تكنولوجيات المعلومات كأداة لتوفير دعم أكثر فعالية لتوصيل جوانب التعاون الإنمائي التي توفرها منظومة الأمم المتحدة؛

"١٦ - **تؤكد** أهمية تقاسم المسؤولية في إطار من روح الشراكة مع مراعاة الأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتؤكد ضرورة تجنب الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين، وتهيب بالمانحين أن يزيدوا من تبرعاتهم المقدمة إلى الموارد الأساسية أو العادية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، مع تشجيع البلدان المانحة على أن تزيد من حجم التبرعات التي تتعهد بتقديمها للموارد الأساسية على مدار عدة سنوات؛

"١٧ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، في الاستنتاجات التي انتهى إليها هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات بشأن موارد الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، وكذلك الاستنتاجات التي سينتهي إليها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في عام ٢٠٠٢، الذي سيستعرض التقدم المحرز بشأن مسألة تمويل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي؛

"ثالثا - بناء القدرات

"١٨ - **تؤكد** أنه ينبغي الإعراب بوضوح عن أن بناء القدرات واستدامتها هدف من أهداف المساعدة التقنية التي توفرها الأنشطة التنفيذية من أجل تعزيز

القدرات الوطنية، وتطلب إلى منظمات الأمم المتحدة أن تستعرض جهودها في مجال بناء القدرات وأن ترفع تقارير عن النتائج المحرزة في هذا الصدد، عن طريق الأمين العام، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢؛

"١٩ - **تؤكد مجددا** ضرورة أن تكثف منظومة الأمم المتحدة، إلى أقصى حد ممكن وعملي، من استفادتها من الخبرات الوطنية والتكنولوجيات المحلية المتوفرة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية وفي توظيف وتدريب موظفي المشاريع الوطنيين، بمن فيهم الاستشاريون الوطنيون، من أجل إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية التي يدعمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

"رابعا - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

"٢٠ - **تحيط علما** بالتجارب الوطنية المتصلة ببدء الطور التجريبي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد، وتحيط علما بالتقييم الوارد في تقرير الأمين العام لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد؛

"٢١ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على ضمان أن يمثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد استجابة مركزة على البلدان المعنية تكون ذات طابع تعاوني متماسك تتصدى بها منظومة الأمم المتحدة للأولويات والسياسات الوطنية الواردة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الصلة؛

"٢٢ - **تدرك** أن مسؤوليات التنسيق الكبرى لحكومات البلدان المستفيدة في تشكيل أطر التنسيق، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد، تتطلب منها مشاركة وقيادة كاملتين؛

"٢٣ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكثف من مبادرات بناء القدرات لدعم الحكومات الوطنية في أدائها لمهمة تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما فيها المساعدات المتلقاة من منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال إشراك البلدان المستفيدة بصورة أكثر فعالية في إدارة جميع أشكال أطر التنسيق؛

"٢٤ - **توصي** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بضرورة أن تقوم، عندما يضطلع بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد، باعتماد تدابير لتبسيط إجراءات البرمجة والتقييم القطري بغية تخفيض تكاليف

المعاملات وتجنب فرض شروط إجرائية إضافية وعبء عمل إضافي على البلدان المستفيدة؛

"٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقييم لعمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد وأثرهما في ميدان الأنشطة التنفيذية، كجزء لا يتجزأ من الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات التالي لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، عن نتائج هذا التقييم، بما في ذلك الدروس المستفادة والتوصيات المقدمة، لتنظر فيها الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين؛

"خامسا - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

"٢٦ - **تشدد** على أهمية رصد وتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في سياق النهج البرنامجي من أجل أن تعزز، في سياق النهج البرنامجي، فعالية وأثر التعاون الإنمائي بالمنظومة في البلدان المستفيدة، وتكرر التأكيد على أن عملية رصد وتقييم الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، عمليات التقييم المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون محايدة ومستقلة وأن تخضع تماما لقيادة الحكومة؛

"٢٧ - **تكرر التأكيد** على ضرورة تدعيم قدرات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بالبرامج والمشاريع والرصد المالي بصورة فعالة، فضلا عن عمليات تقييم أثر الأنشطة التنفيذية الممولة من الأمم المتحدة، وتشدد على ضرورة العمل، بقيادة الحكومات، على تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتقييم بين الحكومات المستفيدة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛

"٢٨ - **تسلم** بأن اتباع نهج شامل للرصد والتقييم يتطلب مشاركة أوثق من جانب السلطات الوطنية فيما يتعلق برصد وتقييم فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية بغية كفالة استخدام نتائج تلك التقييمات لتحسين محتوى الأنشطة الإنمائية وأثرها؛

"٢٩ - **تحيط علما** بتقييمات الأثر لعمليات بناء القدرات والقضاء على الفقر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، وتطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها تلك التقييمات والدروس المستفادة في ضوء تجاربها الخاصة، وأن تقدم التقارير إلى المجلس الاقتصادي

والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، عن طريق الأمين العام، بشأن نتائج ذلك الاستعراض؛

"٣٠ - **تطلب** مواصلة تقييم أثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق أشمل، وتحث البلدان المانحة على توفير الدعم الضروري لهذا الجهد، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن عملية تقييم الأثر إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في سياق الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية؛

"٣١ - **تكرر** نداءها الوارد في القرار ١٩٢/٥٣ والموجه إلى الحكومات المستفيدة المعنية بأن تشارك مشاركة تامة وفعالة في عملية تقييم أثر الأنشطة التنفيذية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان التي تعتزم الاضطلاع بالتقييمات بنفسها، كلما طلبت ذلك؛

"٣٢ - **تكرر التأكيد أيضا** على ضرورة أن تعزز منظومة الأمم المتحدة جهودها، بالتشاور مع البلدان المستفيدة، لكفالة أن تطبق الدروس المستفادة من ممارسات الرصد والتقييم بصورة منهجية على عمليات البرمجة على المستوى التنفيذي وأن تدمج معايير التقييم في جميع المشاريع والبرامج في مرحلة التصميم، وتطلب إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها الاضطلاع بتقييم ونشر الخبرة المكتسبة من جراء ذلك عن طريق التعاون الفعال والكفء داخل منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢؛

"سادسا – تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات

"٣٣ - **تؤكد من جديد** أن عملية تبسيط ومواءمة الإجراءات، فضلا عن إضفاء الطابع اللامركزي عليها، حسبما اعتمدتها المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ينبغي أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية؛

"٣٤ - **تلاحظ** التقدم المحرز في تبسيط ومواءمة دورات البرمجة والقواعد والإجراءات، وتطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تحسين جهود التنسيق التي تبذلها في الميدان من خلال اتخاذ المزيد من الخطوات على مستوى المقر لتعزيز وكفالة استمرارية هذه العملية؛

”٣٥ - **تشدد** على ضرورة أن تهدف عملية تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات إلى التقليل، عند الاقتضاء، من مدى تعقد وتنوع الشروط التي لا تزال تفرض أعباء ثقيلة على البلدان المستفيدة بسبب التكاليف الباهظة للمعاملات، وعلى ضرورة أن تكفل الابتكارات في هذا المجال، عند تنفيذها، المشاركة التامة من جانب الحكومة، بهدف تخفيض التكاليف الإدارية والمالية التي يتكبدها البلد المستفيد فضلا عن منظومة الأمم المتحدة؛

”٣٦ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة تقييم تكاليف المعاملات التي تتكبدها البلدان المستفيدة لدى القيام ببرمجة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ومقارنتها بمجموع نفقات الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في الميدان، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣؛

”٣٧ - **تسلم** بأن تنوع إجراءات البرمجة التي تتبعها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ينشأ عن تنوع ولاياتها وعن القرارات الصادرة عن مجلس إدارة كل منها، إلا أنها تطلب إلى المنظمات أن تبذل جهودا خاصة للاستفادة من جميع السبل الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق، التي ينبغي أن تكمل جهود التنسيق المماثلة المبذولة على الصعيد القطري، وتحثها على إبقاء البلدان المستفيدة على علم تام بالقرارات الصادرة عن المقر؛

”٣٨ - **تطلب** إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة التنسيق الإدارية أن يعالجا مسألة الاحتياجات اللازمة لمواصلة عملية تبسيط الإجراءات وأن يقدما، عن طريق الأمين العام، تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في هذه المجالات؛

”سابعا - نظام المنسقين المقيمين

”٣٩ - **تؤكد من جديد** أن نظام المنسقين المقيمين وسيلة هامة لتحقيق فعالية وكفاءة أداء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وأداة رئيسية للتنسيق الفعال والكفء للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، مواصلة توفير الدعم لنظام المنسقين المقيمين؛

"٤٠ - **تسلم** بالجهود المبذولة، لا سيما من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لمواصلة تحسين نظام المنسقين المقيمين، وتعرب عن تقديرها للتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بزيادة عدد المنسقين المقيمين وتحسين التوازن بين الجنسين فيما بينهم، وتدعو صناديق منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه؛

"٤١ - **تشجع** على إقامة آليات أكثر فعالية تتيح قيام حوار وتجاوب ومشاركة وتفاعل مباشرة وفورية بدرجة أكبر بين المنسق المقيم والوكالات المتخصصة، بما في ذلك الوكالات والمنظمات التقنية الصغيرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي ليس لها تمثيل على المستوى الميداني، وكذلك من خلال استخدام واسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

"٤٢ - **تسلم** بضرورة إشراك حكومة البلد المستفيد بصورة أكثر فعالية وبدرجة أكبر في الأنشطة المشتركة لنظام المنسقين المقيمين، مثل الأفرقة المواضيعية، بما في ذلك لأغراض التخطيط والبرمجة؛

"٤٣ - **تطلب** إلى نظام المنسقين المقيمين مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وتشجع الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري على مواصلة أعمالها؛

"٤٤ - **ترجو** من الأمين العام أن يواصل تحسين وتدعيم نظام المنسقين المقيمين بواسطة دعم ومشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التي ليس لديها تمثيل في الميدان واللجان الإقليمية، على أساس ولاية كل منها وبالتشاور الوثيق مع الحكومة الوطنية؛

"ثامنا - التخطيط والبرمجة والتنفيذ

"٤٥ - **تشجع** على تعزيز التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج بهدف تعزيز التكامل وتحسين عملية تقسيم العمل، فضلا عن تعزيز الاتساق في أنشطتها القطاعية، والبناء على الترتيبات القائمة بما يتماشى تماما مع أولويات الحكومة المستفيدة؛

"٤٦ - **تلاحظ** التقدم المحرز في مجال أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة على المستوى القطري داخل منظومة الأمم المتحدة، وتسلم بضرورة تبرير اللجوء إلى أماكن عمل مشتركة بما يناسب حجم وطابع برامج ومشاريع التعاون

الإنمائي، وتؤكد من جديد الحاجة إلى مراعاة دراسات نسبة التكاليف إلى الفوائد مراعاة تامة وفقا لما تدعو إليه القرارات ذات الصلة، وتشجع على مواصلة تنفيذ هذه المبادرات، عند الاقتضاء، مع ضمان عدم فرض عبء إضافي على البلدان المضيفة؛

"٤٧ - **تسلم** بأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتقدمة قد يوفر أيضا الأساس اللازم لتحقيق مزيد من التنسيق والاتساق على المستوى الميداني؛

"تاسعا - المساعدة الإنسانية

"٤٨ - **تؤكد مجددا** أن مراحل الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية غالبا ما تكون متداخلة ومتزامنة، وتشير إلى ضرورة اتباع نهج شامل تجاه البلدان التي تمر بأزمة على أن تضطلع السلطات الوطنية بدور قيادي في جميع جوانب خطة الإنعاش، وتشير أيضا في هذا السياق إلى ضرورة الإقدام في وقت مبكر على استخدام الأدوات الإنمائية في حالات الطوارئ الإنسانية؛

"٤٩ - **تشدد** على أن تقديم التبرعات المخصصة للمساعدة الإنسانية ينبغي ألا يأتي على حساب المساعدة الإنمائية وعلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر موارد إضافية للمساعدة الإنسانية؛

"عاشرا - المنظور الجنساني

"٥٠ - **تشير** إلى التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية؛

"٥١ - **تشير أيضا** إلى الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل منظومة الأمم المتحدة بالمقر وعلى المستوى القطري في المناصب المؤثرة في الأنشطة التنفيذية؛

"٥٢ - **تدعو** إلى بذل جهود جديدة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جميع الميادين ولا سيما في مجال دعم القضاء على الفقر؛

"حادي عشر – الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية

"٥٣ - تؤكد مجددا الحاجة المتزايدة إلى إدماج البعد الإقليمي ودون الإقليمي، حيثما اقتضى الأمر ذلك، في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وتشجع المنسقين المقيمين على أن يقوموا، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، بكفالة زيادة مشاركة اللجان الإقليمية مع مراعاة ولاياتها وبرنامج عملها المتفق عليها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء؛

"ثاني عشر – التعاون فيما بلدان الجنوب/التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

"٥٤ - **تشير** إلى أن البرمجة التي تراعي الاعتبارات القطرية تتيح فرصا إضافية لزيادة استخدام البلدان المستفيدة لطرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعيد تأكيد دعوتها منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مزيد من التدابير المتآزرة والمنسقة من أجل زيادة فعالية إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وتكثيف الجهود، بما في ذلك عن طريق إيجاد آليات محددة لتعميم هذه الطريقة داخل أطر التنسيق التي تتبعها الأمم المتحدة، وذلك بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المؤسسات الدولية المعنية بهذه المسألة؛

"٥٥ - **تؤكد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يتيح فرصا حقيقية لتنمية البلدان النامية، وتطلب في هذا السياق إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تعيد النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغية النظر في إمكانية زيادتها؛

"٥٦ - **تطلب إلى** منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مناسبة لتحسين إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة فعالة في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف الجهود المبذولة في سبيل تعميم طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بجملة وسائل منها دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجع سائر المؤسسات الدولية المعنية بذلك على اتخاذ تدابير مماثلة؛

"ثالث عشر – المتابعة

"٥٧ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لهيئات إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما، وتكرر تأكيد طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين لتلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أن يقدموا تقارير مرحلية سنوية إلى هيئات إدارتهم بشأن التدابير المتخذة والمتوخاة لتنفيذ هذا القرار فضلا عن تقديم التوصيات المناسبة؛

"٥٨ - **تدعو** المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى كفالة قيام رؤساء تلك الصناديق والبرامج بتضمين تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعدة وفقا لقرار المجلس ١٩٩٤/٣٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، تحليلا شاملا لما صودف من مشاكل وللدروس المستفادة، مع التركيز على القضايا الناجمة عن تنفيذ البرنامج الإصلاحي للأمين العام واستعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات ومتابعة إعلان الألفية والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما يسمح للمجلس بأداء دوره التنسيقي؛

"٥٩ - **تكرر** تأكيد أحكام القرار ١٦٢/٤٨ الذي يورد بالتفصيل مهام كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، على التوالي، ويشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يقوم، ضمن دوره المؤسسي، بتوفير التوجيه العام لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

"٦٠ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية، بالتركيز على الدروس المستفادة وتقييمات الأثر فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتوفير التوجيه المتعلق بالسياسات لهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

"٦١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقريرا مرحليا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، عن عملية الإدارة السليمة، يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافا ومعايير وأطرا زمنية واضحة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تام؛

”٦٢ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبحث، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورتيه الموضوعيتين لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تقييم تنفيذ هذا القرار بهدف كفالة تنفيذه على نحو تام؛

”٦٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا شاملا لتنفيذ هذا القرار في سياق استعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وأن يقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.“

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرضت مقررة اللجنة، يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)، مشروع قرار معنونا ”الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة“ (A/C.2/56/L.72)، قدمته على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.13.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.72، (انظر الفقرة ٦).

٥ - وعلى ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.72، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/56/L.13 مشروعهم.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٧/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٥٠/١٢٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٢/٢٠٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٢/١٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والقرار٥٣/١٩٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٥

و ١٩٩٩/٦ المؤرخين ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وقراريه ٢٠٠٠/١٩ و ٢٠٠٠/٢٠ المؤرخين ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والاستنتاجات المتفق عليها للمجلس ٢٠٠١/١ المؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١[(١)]، والإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للمجلس المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١[(٢)]، وقرار المجلس ٢٠٠١/٤١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٣)]، وأهميته بالنسبة للتعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأهداف المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر الواردة فيه،

وإذ تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تمكين البلدان النامية من مواصلة الاضطلاع بدور رائد في إدارة عملية تنميتها في سياق عالمي متغير باستمرار،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية متسمة أساسا، في جملة أمور، بالشمولية، وبكونها طوعية ومقدمة كمنح، وبحيادها وتعدد أطرافها، وبقدرتها على تلبية احتياجات البلدان النامية بصورة مرنة، وأن تنفذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية المستفيدة منها، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة بها،

وإذ تؤكد أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الوحيد الصالح للبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي أن تستند البرامج إلى تلك الخطط والأولويات الإنمائية، وينبغي بالتالي أن تركز على البلدان المعنية،

وإذ تضع في اعتبارها أن فعالية الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تقاس بمدى تأثيرها من حيث القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المستفيدة على النحو المبين في التزامات وأهداف وغايات إعلان الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية،

---

(١) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3)، الفصل الخامس.

(٢) انظر المرجع نفسه، الفصل الثالث.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ ترحب بالجهود المبذولة حتى الآن من أجل ترشيد وتحسين أداء وأثر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة،

وإذ تدرك أن العولمة والتغير التكنولوجي والحاجة إلى إدماج البلدان النامية والبلدان المستفيدة الأخرى في الاقتصاد العالمي تمثل تحديات كبيرة وفي الوقت نفسه فرصا لتنميتها،

وإذ تدرك أيضا أن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تهيئ فرصة لدفع عجلة التنمية لا سيما في البلدان النامية، غير أن إمكانيات الوصول إلى هذه التكنولوجيات غير متساوية كما لا تزال هناك فجوة رقمية قائمة،

وإذ تلاحظ أنه بينما يشمل نطاق الأنشطة التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة حالات تستلزم من المنظومة قدرة على الاستجابة على نحو أكثر مرونة، ينبغي أن تتركز الأنشطة التنفيذية على الأعمال التي تحقق تأثيرا طويل الأمد في مجالي القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك الاحتياجات العاجلة والمحددة للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

وإذ تشدد على أن البلدان النامية مسؤولة عن عمليات تنميتها، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية المجتمع الدولي، في إطار الشراكة، عن مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية الوطنية،

وإذ تدرك أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي الاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المستفيدة الأخرى،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، وخصوصا أثناء الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، على نطاق المنظومة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق عدم تزويد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالقدر الضروري من الموارد الأساسية اللازمة لتحقيق التعاون الإنمائي الطويل الأجل من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية ومن أجل تقديم دعم إنمائي أكثر تكاملا،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة[٤] وتقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الأطر التمويلية المتعددة السنوات، وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[٥]؛

٢ - **تعيد تأكيد** قراراتها ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الواردة في قرارها ١٢/٥٢ باء، وتشدد على الحاجة إلى تنفيذ جميع عناصر هذا القرارات تنفيذا تاما، استنادا إلى الدروس المستفادة، وبطريقة متسقة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أوجه الترابط المشتركة بينها؛

٣ - **تؤكد** المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية عن تنمية بلدانها، وتعترف بأهمية الملكية الوطنية لبرامج التنمية؛

٤ - **تشدد** على أن الحكومات المستفيدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنسيق على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، لجميع أنواع المساعدات الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عمليتها الإنمائية؛

٥ - **تؤكد أيضا** على ضرورة قيام جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز تنسيقها وفقا لولايتها، والبيانات المتعلقة بمهامها والقرارات ذات الصلة لهيئات إدارتها، وذلك بهدف تفادي التداخل والازدواجية فضلا عن تعزيز تكاملها؛

٦ - **تؤكد كذلك** ضرورة الوفاء بالالتزامات وإنجاز الأهداف والغايات المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وتؤكد مجددا في هذا السياق على أهمية الرصد المتواصل في هذا الاتجاه؛

٧ - **تؤكد** أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بغية ضمان الملكية الوطنية لأنشطته التنفيذية التي ينهض بها، أن يدمج عملياته المنفذة على الصعيد القطري مع السياسات، والبرامج الوطنية المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، تحت قيادة الحكومة؛

٨ - **تؤكد أيضا** أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد البلدان النامية على دراسة الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية ونتائج والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، في سياق ما ينشأ حاليا عن العولمة من تحديات وفرص؛

---

(٤) A/56/320 و Add.1.

(٥) A/56/70-E/2001/58.

٩ - **ترحب** بالجهود المبذولة حتى الآن لتحسين أداء وأثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وتشجع في هذا الصدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة هذه الجهود بهدف زيادة تحسين فعالية هذه الأنشطة وزيادة ملاءمتها؛

أولا - دور الأنشطة التنفيذية في سياق العولمة

١٠ - **تشدد** على ضرورة أن تعمل جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كل حسب ولايته، على تركيز جهودها على الصعيد الميداني وفقا للأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة وللأهداف والغايات والالتزامات المتضمنة في إعلان الألفية والتي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

١١ - **تسلم** في هذا السياق بضرورة أن تعمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان المستفيدة على الاستجابة بفعالية أكبر للأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة ودعم جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي والإسراع بوتيرة نموها وتنميتها في الميدان الاقتصادي والحد من فقرها؛

١٢ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتكييف استراتيجياتها وأنشطتها وتوسيع نطاق التنسيق والتعاون فيما بينها، بهدف تعزيز دورها الداعم من أجل الوفاء بالتزامات وأهداف وغايات جمعية الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ولاسيما الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر؛

١٣ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى اكتساب القدرات وتوفير البنية التحتية المطلوبة لتعبئة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتسخيرها في خدمة التنمية، وتشجيع جميع مؤسسات المنظومة على التعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المنشأة مؤخرا؛

ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٤ - **تؤكد** أن الموارد الأساسية، بحكم أنها، في جملة أمور، موارد غير مقيدة، هي القاعدة المتينة للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتلاحظ مع بالغ القلق، في هذا الصدد، الهبوط أو الركود العام الذي أصاب الموارد الأساسية المتاحة للكثير من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٥ - **تعيد التأكيد بقوة** على أنه يجب تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية عن طريق جملة أمور منها زيادة الموارد الأساسية أو

العادية زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك عن طريق التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء؛

١٦ - **تلاحظ** الجهود التي يبذلها المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأماناتها من أجل إنشاء أطر تمويلية متعددة السنوات تدمج أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونتائجها بهدف زيادة الموارد الأساسية وتعزيز قابليتها للتنبؤ، وتدعوها، في هذا الصدد، إلى مواصلة تطوير وتنقيح تلك الأطر بوصفها أداة استراتيجية لإدارة الموارد،

١٧ - **تؤكد** في هذا الصدد استمرار ضرورة أن تواصل صناديق وبرامج ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تقارير عن نتائجها العامة إلى مجالسها التنفيذية أو هيئات إدارتها وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٨ - **تلاحظ مع الأسف** أنه، رغم التقدم الكبير المحرز في الإدارة السليمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأدائه، لم تطرأ، كجزء من عملية التغيير الشاملة تلك، أية زيادة كبيرة في الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية؛

١٩ - **تشدد** على ضرورة تجنب الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين وتؤكد أهمية تقاسم المسؤولية في إطار من روح الشراكة مع مراعاة الأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتهيب بالجهات المانحة وغيرها من البلدان القادرة أن تزيد من تبرعاتها المقدمة إلى الموارد الأساسية أو العادية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛

٢٠ - **تقدر** في هذا السياق الجهود التي تبذلها البلدان، بما فيها البلدان المانحة والبلدان المستفيدة، التي زادت أو حافظت على المستوى العالي لتبرعاتها للموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والبلدان التي تعهدت بتقديم تبرعات لسنوات متعددة للموارد الأساسية؛

٢١ - **تلاحظ** الزيادة في الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية والمصادر غير التقليدية للتمويل، بوصفها آلية لتكملة الموارد المالية المتاحة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يساهم في زيادة الموارد الإجمالية، مع التسليم بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية،

٢٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة إعطاء الأولوية في توزيع موارد المنح الشحيحة للبرامج والمشاريع التي تنفذ في البلدان المنخفضة الدخل، ولاسيما أقل البلدان نموا؛

٢٣ - **تطلب** أن يتم إنشاء الصناديق الاستئمانية الجديدة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة وفقا لولاياتها وبيانات مهامها والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات إدارتها، وأن تعتمد تلك الصناديق الاستئمانية الجديدة، قدر الإمكان، على تعدد الجهات المانحة وألا تكون على حساب الموارد الأساسية أو العادية؛

٢٤ - **تلاحظ** في هذا السياق تبرعات المصادر الخاصة التي يمكن أن تكون مكملة، لا بديلة، لتبرعات الحكومات لتمويل أو تمديد البرامج المنفذة في نطاق المبادئ التوجيهية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة التحسين العام المستمر لفعالية وكفاءة وإدارة وأثر منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية، وترحب بالخطوات المتخذة تحقيقا لهذه الغاية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن الاختيارات البديلة للطريقة الحالية لمؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، بما في ذلك حدث إعلان التبرعات الاعتيادي، مع مراعاة دورات التمويل في نطاق الأطر التمويلية المتعددة السنوات، واحتياجات وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، والتوقيت المناسب، والاختيارات اللازمة لتعزيز دعم الجمهور لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك عن طريق الخيارات المقترحة؛

٢٧ - **تطلب** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، في الاستنتاجات التي انتهى إليها هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات بشأن موارد الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، مع استعراض التقدم المحرز بشأن مسألة تمويل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي؛

ثالثا - بناء القدرات

٢٨ - **تؤكد** أنه ينبغي الإعراب بوضوح عن أن بناء القدرات واستدامتها هدف من أهداف المساعدة التقنية التي توفرها الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وأنه ينبغي تقييم موجزات المهارات التقنية للمكاتب القطرية بصورة منتظمة لكفالة فعالية بناء قدرات البلدان المستفيدة، وتطلب إلى منظمات الأمم المتحدة أن تستعرض جهودها في ميدان بناء القدرات وأن ترفع تقارير عن النتائج المحرزة في هذا الميدان،

عن طريق الأمين العام، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢؛

٢٩ - **تؤكد أيضا** أهمية العمل على أوسع نطاق ممكن من أجل نشر الخبرة المكتسبة عن طريق المساعدة التقنية التي توفرها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان المستفيدة؛

٣٠ - **تؤكد مجددا** ضرورة أن تكثف منظومة الأمم المتحدة، إلى أقصى حد ممكن وعملي، من استفادتها من الخبرات الوطنية والتكنولوجيات المحلية المتوفرة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية، كما تجدد تأكيد ندائها من أجل وضع مبادئ توجيهية مشتركة على الصعيد الميداني لتوظيف ومكافأة وتدريب موظفي المشاريع الوطنيين، بمن فيهم الاستشاريون الوطنيون، من أجل إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية التي يدعمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣١ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تنسيق المساعدة الخارجية المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك التي توفرها منظومة الأمم المتحدة؛

٣٢ - **تدعو** منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم تعزيز قدرة الحكومات على إنشاء مصارف بيانات وإجراء تقييمات للفقر على الصعيد القطري؛

رابعا - التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٣ - **تلاحظ** أنه على الرغم من التقدم المحرز منذ بدء الشروع في العمل بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مرحلته التجريبية، لا تزال ثمة حاجة لمواصلة تحسين العملية التحضيرية لهاتين الأداتين ونوعيتهما على أساس جملة أمور من بينها توصيات التقييم الخارجي للتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الواردة في تقرير الأمين العام[٥] وتوصياته[٦] من أجل كفالة فعاليتهما؛

٣٤ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بعمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفهما جهدين يرميان إلى تحسين دعم الأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية، وتؤكد ضرورة المشاركة والقيادة الكاملتين للحكومات في جميع مراحل هاتين العمليتين؛

---

(٦) انظر الوثيقة A/56/320.

٣٥ - **تؤكد** الحاجة إلى كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في إعداد التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٣٦ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تكفل التعاون والتنسيق التامين النشطين على نطاق المنظومة في إعداد عمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٣٧ - **تعترف** بالحاجة إلى كفالة تقاسم الدروس المستفادة من وضع التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة منهجية، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع حكومات البلدان المستفيدة وشركاء التنمية الآخرين؛

٣٨ - **تعترف أيضا** بأن التقييم القطري الموحد أداة تحليلية مشتركة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تأخذ في الاعتبار الأولويات والاحتياجات الوطنية فضلا عن الالتزامات والأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية والتي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

٣٩ - **تعترف كذلك** بأن البلدان المستفيدة يمكن أن تستخدم التقييم القطري الموحد في صياغة سياساتها الوطنية؛

٤٠ - **تسلم** بأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما وجد، هو إطار التخطيط الموحد للعمليات الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويتألف من أهداف واستراتيجيات مشتركة للتعاون، وإطار للموارد البرنامجية، ومقترحات للمتابعة، والرصد والتقييم؛

٤١ - **تحث** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على كفالة اتساق وتكامل البرامج القطرية والآليات المماثلة المستخدمة في فرادى مؤسسات المنظومة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموافق عليه؛

٤٢ - **تلاحظ** الدور الذي ينبغي أن يؤديه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتيسير مساهمة منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ المتكامل والمنسق لإعلان الألفية ونتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ولتوفير استجابة أكثر اتساقا وتكاملا من جانب منظومة الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية الوطنية؛

٤٣ - **تلاحظ** أهمية توثيق التشاور فيما بين الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، والجهات صاحبة المصلحة

الأخرى ذات الصلة بشأن إعداد إطار التقييم الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٤٤ - **تشجع** على تعزيز التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج مع أخذ اختصاص وولاية كل منها وميزتها النسبية في الاعتبار، بغية تعزيز التكامل وتحسين تقسيم العمل، فضلا عن تعزيز الاتساق في أنشطتها القطاعية، والبناء على الترتيبات القائمة، بما يتماشى تماما مع أولويات الحكومات المستفيدة وتؤكد، في هذا الصدد، على أهمية أن يُكفل، بقيادة الحكومات الوطنية، قدر أكبر من الاتساق بين الأطر الاستراتيجية التي وضعتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودوز، والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وُجدت؛

٤٥ - **تحث** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على كفالة أن تتخذ، عند الاضطلاع بالتقييم القطري الموحد أو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتدابير اللازمة لتبسيط ومواءمة إجراءات التقييم القطري والبرمجة بغية تخفيض تكاليف المعاملات وتجنب فرض شروط إجرائية إضافية وعبء عمل إضافي على البلدان المستفيدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

٤٦ - **تشجع** المانحين الثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة على زيادة التنسيق الفعال على الصعيد الميداني بقيادة الحكومات المستفيدة بجملة وسائل منها التقييم القطري الموحد؛

٤٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقييم لعمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد وأثرهما في ميدان الأنشطة التنفيذية، كجزء لا يتجزأ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، عن نتائج هذا التقييم، بما في ذلك الدروس المستفادة والتوصيات المقدمة، لتنظر فيها الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين؛

خامسا - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٤٨ - **تشدد** على أهمية رصد وتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل أن تعزز فعالية وأثر تلك الأنشطة وتكرر التأكيد على أن عملية رصد وتقييم الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك عمليات التقييم المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، ينبغي أن تكون محايدة ومستقلة وأن تخضع تماما لقيادة الحكومة؛

٤٩ - **تكرر التأكيد** على ضرورة تدعيم قدرات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بالبرامج والمشاريع والرصد المالي بصورة فعالة، فضلا عن عمليات تقييم أثر الأنشطة التنفيذية الممولة من الأمم المتحدة، وتشدد على أهمية العمل، بقيادة الحكومات، على تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتقييم بين الحكومات المستفيدة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على الصعيد القطري؛

٥٠ - **تسلم** بأن اتباع نهج شامل قائم على المشاركة للرصد والتقييم يتطلب مشاركة أوثق من جانب السلطات الوطنية فيما يتعلق برصد وتقييم فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية بغية كفالة استخدام نتائج تلك التقييمات لتحسين الأنشطة الإنمائية وأثرها؛

٥١ - **تلاحظ** أن أنشطة التنسيق، رغم فائدتها، تشكل تكاليف معاملات تتكبدها البلدان المستفيدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على السواء وتؤكد على ضرورة تقييمها باستمرار وإجراء تحليل وتقدير للتكاليف بالمقارنة بمجموع النفقات البرنامجية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، لأجل كفالة أقصى فعالية وجدوى؛

٥٢ - **تحيط علما** بتقييمات الأثر لعمليات بناء القدرات والقضاء على الفقر المضطلع بها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، وتطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها تلك التقييمات والدروس المستفادة وتدرجها على ضوء تجاربها الخاصة في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية؛

٥٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، تقديم تقييم شامل لفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وأداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، وأن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، بالتشاور مع الدول الأعضاء واستنادا إلى الخبرة المستفادة من دراسات تقييم الأثر، اقتراحات بشأن كيفية تعزيز طرائق ذلك التقييم وتعزيز نهجه، خاصة في المجالات المحددة في هذا القرار؛

٥٤ - **تكرر تأكيد** ضرورة أن تشارك الحكومات المستفيدة المعنية مشاركة تامة وفعالة في تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٥٥ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم على الصعيد القطري بدعم الحكومات التي تعتزم الاضطلاع بنفسها بتقييمات أثر بناء القدرات، كلما طلبت ذلك؛

٥٦ - **تكرر التأكيد** على ضرورة أن تعزز منظومة الأمم المتحدة جهودها، بالتشاور مع البلدان المستفيدة، لكفالة أن تطبق الدروس المستفادة من ممارسات الرصد والتقييم بصورة منهجية على عمليات البرمجة على المستوى التنفيذي وأن تدمج معايير التقييم في جميع المشاريع والبرامج في مرحلة التصميم، وتطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم محايد ومستقل لمدى استفادة صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني من الدروس المستمدة من تلك التقييمات، ووضع مقترحات بشأن كيفية تحسين آليات استقاء المعلومات على الصعيد القطري، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في هذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣؛

سادسا - تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات

٥٧ - **تؤكد من جديد** أن عملية تبسيط ومواءمة الإجراءات، فضلا عن إضفاء الطابع اللامركزي عليها، ينبغي أن تدعم تحسين الكفاءة والفعالية التنظيميتين، وأن تستجيب لاحتياجات البلدان المستفيدة؛

٥٨ - **تلاحظ** التقدم المحرز في مواءمة دورات البرمجة، ومواءمة عملية الموافقة على البرامج، وفي تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات، بمساعدة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل تحسين جهود التنسيق التي تبذلها عن طريق اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز وكفالة استمرارية تلك العملية؛

٥٩ - **تشدد** على ضرورة أن تهدف عملية تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات إلى التقليل، عند الاقتضاء، من مدى تعقد وتنوع الشروط التي لا تزال تفرض أعباء ثقيلة على البلدان المستفيدة بسبب التكاليف الباهظة للمعاملات، وعلى ضرورة أن تكفل الابتكارات في هذا المجال، عند تنفيذها، هدف تخفيض التكاليف الإدارية والمالية التي يتكبدها البلد المستفيد ومنظومة الأمم المتحدة؛

٦٠ - **تطلب** إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدرس سُبل زيادة تبسيط قواعدها وإجراءاتها وأن تولي، في هذا السياق أولوية عليا لمسألة التبسيط والمواءمة، وأن تتخذ خطوات محددة في المجالات التالية: تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة؛ والنظام الأساسي المالي؛ وإجراءات تنفيذ البرامج والمشاريع وبخاصة مقتضيات الرصد والإبلاغ؛ والخدمات المشتركة العامة في المكاتب القطرية؛ وتعيين موظفي المشاريع الوطنيين وتدريبيهم وأجورهم؛

٦١ - **تطلب** إلى صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، برنامج عمل بشأن التبسيط والمواءمة التامين في المجالات المذكورة أعلاه على أن ينجزا قبل نهاية عام ٢٠٠٤، بما في ذلك أحكام للاستغناء التدريجي عما هو زائد من القواعد والإجراءات والنقاط المرجعية والمسؤوليات وجدولا زمنيا لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ ذلك الهدف؛

٦٢ - **تطلب** إلى اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تيسر تحديد وتنفيذ جدول الأعمال المذكور أعلاه؛

٦٣ - **تطلب** إلى الصناديق والبرامج أن تقدم في تقاريرها السنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات محددة عن التقدم المحرز في بلوغ الهدف المذكور أعلاه؛

٦٤ - **تدعو** المجالس التنفيذية ومجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة إلى أن تقيّم بانتظام التقدم المحرز في مجال تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات؛

٦٥ - **تطلب** إلى مجلس تنسيق الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة أن يعالج الاحتياجات إلى المزيد من تبسيط ومواءمة الإجراءات؛

سابعا - نظام المنسقين المقيمين

٦٦ - **تؤكد من جديد** أن نظام المنسقين المقيمين، في إطار الملكية الوطنية، له دور هام في الأداء الفعال والكفء لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري بما في ذلك في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو أداة أساسية للتنسيق الفعال والكفء للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، تعزيز الدعم لنظام المنسقين المقيمين؛

٦٧ - **تقدر** الجهود المبذولة، بما في ذلك من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لمواصلة تحسين نظام المنسقين المقيمين، والتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بزيادة عدد المنسقين المقيمين وتعزيز التوازن بين الجنسين بينهم، واستخدام تقييمات الكفاءات لاختيار المنسقين المقيمين من بين المرشحين، وتحسين تدريب الموظفين وإجراء تقييمات سنوية لأدائهم، وتحث الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود في ذلك الاتجاه، بما في ذلك عن طريق التدريب المناسب وتوظيف الأكفاء ممن لديهم المهارات والمؤهلات المهنية المطلوبة؛

٦٨ - **تشجع** الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة على الاستفادة الكاملة من كلية موظفي الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة لإدارة المعرفة والتدريب والتعلم على نطاق المنظومة؛

٦٩ - **تشجع** تعزيز الحوار والتجاوب والمشاركة والتفاعل بين المنسق المقيم من ناحية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوكالات التقنية الصغيرة، واللجان الإقليمية والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي ليس لها تمثيل على الصعيد الميداني، من ناحية أخرى، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع؛

٧٠ - **تشجع أيضا** المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في التنمية على دعم نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك من خلال تحسين الحوار، لتحقيق أهداف التنمية الوطنية؛

٧١ - **تسلم** بضرورة أن يتفاعل نظام المنسقين المقيمين بصورة أكثر فعالية وموضوعية مع حكومة البلد المستفيد، ومع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين، حسبما يقتضي الأمر؛

٧٢ - **تطلب** إلى نظام المنسقين المقيمين مساعدة الحكومات في الجهود التي تبذلها لتنفيذ الالتزامات والأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتشجع الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري على مواصلة أعمالها؛

٧٣ - **ترجو** من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التي ليس لديها تمثيل على الصعيد الميداني واللجان الإقليمية أن تواصل تحسين وتعزيز نظام المنسقين المقيمين من خلال دعمها لذلك النظام ومشاركتها الفعالة فيه، على أساس ولاية كل منها وبالتشاور الوثيق مع الحكومة الوطنية؛

ثامنا - مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٤ - **تسلم** بالتقدم المحرز نحو تحقيق أداء أكثر اتساقا للأمم المتحدة في ميدان التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية، كما يتجلى في قيام ثقافة جديدة من اقتسام المسؤوليات، والتعاون والتنسيق بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما الدور الذي تقوم به اللجنة التنفيذية للمجموعة؛

٧٥ - **تطلب** إلى المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما المنظمات الأعضاء الممثلة في لجنتها التنفيذية، مواصلة تقديم الدعم لأعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاركة فيها بنشاط؛

تاسعا - التخطيط والبرمجة والتنفيذ

٧٦ - **تقرر** ضرورة أن يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بموافقة البلد المضيف، بمساعدة الحكومات الوطنية على تهيئة بيئة تمكينية تتعزز فيها الروابط بين الحكومات الوطنية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص التي تشارك في عملية التنمية، وذلك بغية البحث عن حلول جديدة وابتكارية لمشاكل التنمية طبقا للسياسات والأولويات الوطنية؛

٧٧ - **تشجع** على تعزيز التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج بهدف تعزيز التكامل وتحسين عملية تقسيم العمل، فضلا عن تعزيز الاتساق في أنشطتها القطاعية، والبناء على الترتيبات القائمة بما يتماشى تماما مع أولويات الحكومة المستفيدة؛

٧٨ - **تسلم** بأن تنوع إجراءات البرمجة التي تتبعها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ينشأ عن تنوع ولاياتها وعن القرارات الصادرة عن مجلس إدارة كل منها، وهذا رغم الطلبات الموجهة إلى تلك المنظمات لكي تكثف جهودها للاستفادة من جميع السبل الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على صعيد المقر والتي ينبغي أن تكمل جهود التنسيق المماثلة المبذولة على الصعيد القطري، وتحثها على إبقاء البلدان المستفيدة على علم تام بالقرارات المتخذة في المقر؛

٧٩ - **تلاحظ** التقدم المحرز في مجال أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة على الصعيد القطري داخل منظومة الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد الحاجة إلى مراعاة دراسات نسبة التكاليف إلى الفوائد مراعاة تامة وفقا لما تدعو إليه القرارات ذات الصلة، وتشجع على مواصلة تنفيذ هذه المبادرات، عند الاقتضاء، مع ضمان عدم فرض عبء إضافي على البلدان المضيفة؛

٨٠ - **تسلم** بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة يمكن أن يوفر أيضا الأساس اللازم لتحقيق مزيد من التنسيق والاتساق على الصعيد الميداني؛

٨١ - **تشجع** استخدام تكنولوجيات المعلومات كأداة لتوفير دعم أكثر فعالية لعملية تنفيذ التعاون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة، ولهذا فإنها تدعو إلى القيام على وجه

الاستعجال بمواءمة برامج تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني وصعيد المقر على السواء؛

عاشرا – المساعدة الإنسانية

٨٢ - **تؤكد مجددا** أن مراحل الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية ليست مراحل متعاقبة بوجه عام وغالبا ما تكون متداخلة ومتزامنة، وتشير إلى الحاجة الماسة إلى وضع نهج شامل، من خلال إطار عمل استراتيجي، عند الاقتضاء، تجاه البلدان التي تمر بأزمة، وأن السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية يجب أن تشارك في عملية وضع هذا النهج الاستراتيجي، وأن تضطلع السلطات الوطنية بدور قيادي في جميع جوانب خطة الإنعاش، وتشير في هذا السياق إلى ضرورة الإقدام في وقت مبكر على استخدام الأدوات الإنمائية في حالات الطوارئ الإنسانية، وتلاحظ مع التقدير التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام[٤] في هذا الخصوص؛

٨٣ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي أسهمت إسهاما كبيرا في تقديم المساعدة الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان؛

٨٤ - **تشدد** على أن تقديم التبرعات المخصصة للمساعدة الإنسانية ينبغي ألا يأتي على حساب المساعدة الإنمائية وعلى ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي موارد كافية للمساعدة الإنسانية؛

حادي عشر – المنظور الجنساني

٨٥ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية وتشجع على مواصلة العمل في مجالات إتاحة الوصول العادل إلى الموارد المالية والإنتاجية لضمان وقف عملية تأنيث الفقر؛

٨٦ - **تشجع** الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل منظومة الأمم المتحدة بالمقر وعلى الصعيد القطري في المناصب المؤثرة في الأنشطة التنفيذية؛

٨٧ - **تدعو** إلى بذل جهود جديدة وسريعة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في جميع الميادين ولا سيما في مجال دعم القضاء على الفقر، وتشجع تمكين المرأة كمسألة ذات أولوية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

ثاني عشر – الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية

٨٨ - **تؤكد مجددا** الحاجة المتزايدة إلى إدماج البعدين الإقليمي ودون الإقليمي، حيثما اقتضى الأمر ذلك، في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وتشجع المنسقين المقيمين على أن يقوموا، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، بكفالة زيادة مشاركة اللجان الإقليمية مع مراعاة ولاياتها وبرامج عملها المتفق عليها، في التقييم القطري الموحد وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء؛

ثالث عشر – التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٨٩ - **تؤكد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يتيح فرصا حقيقية لتنمية البلدان النامية، وتطلب في هذا السياق إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تستعرض طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغية النظر في إمكانية زيادتها؛

٩٠ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مناسبة لتحسين إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة فعالة في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف الجهود المبذولة في سبيل تعميم طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك من خلال دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجع سائر المؤسسات الدولية المعنية بذلك على اتخاذ تدابير مماثلة؛

رابع عشر – المتابعة

٩١ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لهيئات إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما، وتكرر تأكيد طلبها إلى الرؤساء التنفيذيين لتلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أن يقدموا تقارير مرحلية سنوية إلى هيئات إدارتهم بشأن التدابير المتخذة والمتوخاة لتنفيذ هذا القرار فضلا عن تقديم التوصيات المناسبة؛

٩٢ - **تدعو** المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى كفالة قيام رؤساء تلك الصناديق والبرامج بتضمين تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعدة وفقا لقرار المجلس ١٩٩٤/٣٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، تحليلا شاملا لما ووجه من مشاكل وللدروس المستفادة، مع التركيز على القضايا الناجمة عن تنفيذ البرنامج الإصلاحي للأمين العام واستعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات ومتابعة إعلان الألفية والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما يسمح للمجلس بأداء دوره التنسيقي؛

٩٣ - **تكرر** تأكيد أحكام قراراتها ١٦٢/٤٨ و٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء التي تورد بالتفصيل مهام كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وتشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يقوم، في سياق دوره المؤسسي، بتوفير التوجيه العام لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

٩٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقريرا مرحليا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، عن عملية الإدارة السليمة، يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافا ومعايير وأطرا زمنية واضحة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما؛

٩٥ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبحث، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورتيه الموضوعيتين لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تقييم تنفيذ هذا القرار بهدف كفالة تنفيذه على نحو تام؛

٩٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا شاملا لتنفيذ هذا القرار في سياق استعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وأن يقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.